الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.17

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
7 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تافروف ..... (بلغاريا)

المحتويات

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-52058X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (A/68/257 و A/68/263 و A/68/253 و A/68/267 و A/68/274 و A/68/275 و A/68/487) (تابع)

(ب) **متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل** (A/68/269) (تابع)

١ - **السيد غانا** (نيجيريا): قال إن قوانين وسياسات بلده فيما يتعلق بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها تعكس التزامه بالصكوك الدولية ذات الصلة؛ وأعرب عن تصميم حكومته على تهيئة بيئة مواتية تتيح للأطفال فرصا متكافئة، وتحمي حقوقهم وتيسر مشاركتهم الكاملة في المجتمع. واعتمدت سياسة وطنية للطفل، وجرى وضع برنامج للأولويات الوطنية للأطفال الضعفاء؛ وبالإضافة إلى ذلك، تعمل نيجيريا مع شركاء التنمية لتوفير خدمات عالية الجودة للأيتام والأطفال الضعفاء في سبعة مجالات مواضيعية. وتركز من خلال السياسة الوطنية المنقحة بشأن التعليم لعام ٢٠٠٨ على التعليم الشامل وتحسين إمكانية حصول الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة عليه. ونفذت حكومته أيضا عددا من الاستراتيجيات التي تكفل التعليم الإلزامي المجاني لمدة تسع سنوات، وتكفل محو أمية الكبار والتعليم غير النظامي، واكتساب المهارات وتقديم التعليم للفئات الضعيفة مثل البدو والمهاجرين والنساء والفتيات وأطفال الشوارع والمعوقين.

٢ - وأشار إلى أن نيجيريا تجري استعراضا لقوانينها المختلفة بشأن التبني بين البلدان بغية الامتثال لاتفاقية لاهاي، وأنشأت محاكم الأسرة للتعامل مع الحالات التي تتعلق بالأطفال. وعلاوة على ذلك، اعتمدت حكومته استراتيجية متكاملة لصحة الأمهات النفاسية ولصحة الرضع والأطفال لتقليل معدلات إصابة الأطفال بالأمراض، والوفيات النفاسية. وقدمت الشراكات القوية بين الوكالات الحكومية المعنية الكثير لزيادة الوعي بين صناع القرار والقادة الدينيين وقادة المجتمعات المحلية فيما يتعلق بأهمية التعاون بين جميع أصحاب الشأن.

٣ - وأكد التزام نيجيريا بالتصدي لتحديات العنف وغيره من أشكال استغلال الأطفال، وذكر أنها صدقت على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، وأنها تعمل بلا هوادة لمحاربة آفة الاتجار بالأطفال داخل وعبر حدودها. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص. ووقعت أيضا اتفاقا مع منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال لإقامة مراكز لإعادة تأهيل الأطفال ضحايا الاتجار. وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع نهجها المزدوج إزاء الاتجار بالبشر، الذي يجمع بين إنفاذ القانون والوقاية والحماية، اعتمدت مؤخرا سياسة لعمل الأطفال لحماية الأطفال من إساءة المعاملة في مكان العمل ومن جميع أشكال العمل التي تعوق نمائهم.

٤ - **السيدة مورش سميث** (النرويج): قالت إنه يتعين على كل دولة أن تعمل من أجل القضاء على الممارسات الضارة من خلال التعزيز الصريح لحقوق الطفل وحمايتها، ليس فقط لدوافع أخلاقية ولكن أيضا كسياسة سليمة للاقتصاد الكلي. وذكرت أنه رغم تعرقل النهوض بحقوق الطفل نتيجة عدم استقرار الاقتصاد العالمي وإجراءات التقشف، فإن التدخل المبكر لمساعدة الأطفال المحرومين هو أمر فعال ومربح اقتصاديا لأن من شأنه أن يخفض تكاليف التسرب من المدارس ويزيد الدخل القومي الإجمالي. وتبين التحليلات في النرويج أن تكلفة تسرب كل طفل من النظام

التعليمي تعادل نحو مليوني دولار. وينبغي أن تعالج مسألة عدم المساواة التعليمية على الصعيد العالمي باعتبارها مسألة ملحة.

٥ - وتناولت تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال (A/68/274)، فأكدت على أن الاتجار بالأطفال وعمل الأطفال وغير ذلك من انتهاكات حقوق الطفل تلحق أضرارا جسيمة بصحتهم النفسية والجسدية. وقالت إن أشد القضايا إلحاحا في سياق العنف ضد الأطفال هي ضعفهم الشديد في حالات النزاعات المسلحة. وقد حان الوقت للتصرف إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل في الجمهورية العربية السورية: فمنذ بداية النزاع، لقي آلاف من الأطفال حتفهم، وفر ما يقرب من مليون طفل من البلد وتشرد ما يزيد على مليونين آخرين داخليا. وتشيد النرويج بالجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح لتحسين الأوضاع، وتكرر تأييدها القوي للولاية الموكولة إليها.

٦ - وأشارت إلى أن الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة هم من أضعف الأشخاص في العالم؛ وغالبا ما تعاني الفتيات ذوات الإعاقة من تمييز مزدوج. وتزيد احتمالات تعرضهن لحالات العنف القائم على نوع الجنس، وغالبا ما يكن آخر من تصله جهود الإغاثة. ومن المهم لذلك إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية بعد عام ٢٠١٥. ومن اللازم أيضا الانتقال من اتباع نهج خيري إزاء حماية الأطفال إلى اتباع نهج قائم على الحقوق مع تركيز قوي على الوقاية وعلى تمكين الأطفال، الذين ينبغي الاعتراف بهم باعتبارهم موردا وإشراكهم في صنع القرار.

٧ - **السيد لاسو ميندوزا** (إكوادور): قال إن بلده يعطي أولوية لحقوق الأطفال، الذين يجب أن تحظى مصالحهم بأهمية قصوى. وتمشيا مع دستور عام ٢٠٠٨، الذي ينص على دور الدولة والمجتمع والأسرة في ضمان النماء الشامل للأطفال وتمتعهم الكامل بحقوقهم، تنفذ حكومته سياسات متماسكة مشتركة بين القطاعات، وحققت نتائج مهمة في مجالي الصحة والتعليم. وحددت هدفا يتمثل في القضاء على سوء التغذية المزمن بين الأطفال بحلول عام ٢٠١٧. ويجري تنفيذ استراتيجية وطنية للطفولة المبكرة مع التركيز على نوع الجنس والتعدد الثقافي لضمان ارتفاع جودة الخدمات وإمكانية الحصول عليها وتعزيز المسؤولية المشتركة. وعلاوة على ذلك، فمنذ عام ٢٠٠٧، نفذت حكومته حملة للقضاء على عمل الأطفال، وهو أحد أشد تداعيات الليبرالية الجديدة ضررا. وألزمت حكومته نفسها بتلبية احتياجات جميع الأطفال ذوي الإعاقة من خلال عدد من البرامج المحددة.

٨ - وأكد ضرورة بذل جهود لحماية حقوق الأطفال المهاجرين وأبناء المهاجرين، الذين يعيشون في أوضاع هشة للغاية. وأشار إلى أن الدول الأعضاء، والدول المتقدمة بشكل خاص، لا يمكنها أن تدعي احترام وإعمال حقوق الطفل إذا لم تحترم حقوق الأطفال المهاجرين لا سيما القصر غير المصحوبين بذويهم. ويجب على الأمم المتحدة أن تشجع على إدراج مبدأ ”مصالح الطفل الفضلى“، مع إعطاء الأفضلية لجمع شمل الأسرة في السياسات والبرامج الوطنية للإعادة إلى الوطن.

٩ - **السيد ماوبي** (ليسوتو): قال إن من المثبط للهمم أنه على الرغم من أن التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل قد أصبح وشيكا، فإن مدى وشدة العنف ضد الأطفال آخذان في الازدياد. وأشار إلى أن ليسوتو بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية، تواصل تعزيز القوانين والسياسات الوطنية ذات الصلة، وتقوم في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بصياغة إطار تنظيمي لمواصلة تعزيز نظام عدالة الأحداث، وتبذل جهودا لتوعية أصحاب الشأن

والجمهور بصفة عامة بأحكام قانون عام ٢٠١٢ بشأن حماية الأطفال ورفاههم.

١٠ - وأضاف أن حكومته تعمل أيضا مع اليونيسيف للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي أدى إلى زيادة حادة في عدد الأيتام وفي ظاهرة الأسر التي يعولها أطفال. وتشمل الخطة الاستراتيجية الجديدة لوضع حد لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل برنامجا للتعبئة المجتمعية تلقت من خلاله ٨١ في المائة من الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية علاجا لمنع انتقال العدوى بالفيروس في عام ٢٠١١، وهي نسبة تفوق نسبة ٧١ في المائة في عام ٢٠١٠، وحصل أكثر من ٦٠ في المائة من الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على علاج.

١١ - ومضى قائلا إن حكومته حققت تقدما كبيرا نحو توفير التعليم الابتدائي للجميع، وعلى الرغم من التحدي المتمثل في المحافظة على زيادة الاستثمارات المطلوبة، فإنها ستستهدف قريبا التعليم الثانوي. وفي محاولة للتصدي للعنف ضد الأطفال، أطلقت حكومته خطا هاتفيا على المستوى الوطني لنجدة الأطفال على رقم مجاني في عام ٢٠٠٨ لتقديم المشورة والدعم والحماية على مدار ٢٤ ساعة، وأنشأت أيضا وحدات لحماية الأطفال من الجنسين في مراكز الشرطة على الصعيد الوطني لضمان بيئة مواتية للطفل وللإبلاغ السري. وأعرب عن قلق ليسوتو البالغ إزاء الزيادة الكبيرة في الاتجار بالبشر وتعرض الأطفال بشكل خاص لهذا الخطر، وخاصة الفتيات، ودعا المجتمع الدولي إلى بذل كل جهد ممكن للقضاء على هذه الآفة.

١٢ - **السيد الفلاح** (الكويت): قال إنه يتحتم على المجتمع الدولي الالتزام بتعزيز آليات حماية الأطفال، ومضاعفة الجهود للتخفيف من أثر النزاعات على الأطفال، بالإضافة إلى الالتزام السياسي في تطبيق التشريعات الدولية والوطنية المتعلقة بحماية الأطفال خلال النزاعات المسلحة. وأشار إلى أن الكويت صدقت على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١، وعلى بروتوكوليها الاختياريين الأول والثاني في عام ٢٠٠٤، وأصبحت جزءا من القانون الوطني. وتم إنشاء عدد من الآليات الوطنية لحماية الطفل، وجمعيات المجتمع المدني المختصة بحقوق الطفل.

١٣ - وذكر أن الدستور الكويتي يدعم الأسرة باعتبارها أساس المجتمع ويكرس الحق في التعليم والرعاية الصحية. ويجري تمويل جميع مستويات التعليم بالكامل من قبل الدولة. وتستهدف تدابير الصحة العامة الوقاية والعلاج من الأمراض المعدية، وتشمل برامج للتطعيم الشامل تغطي حياة الطفل منذ فترة الحمل وصولا إلى المرحلة الثانوية. ومن أجل تلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، ستستضيف الكويت ”مؤتمر التوحد الدولي ٢٠١٤“، الذي ستنظمه منظمة التوحد العالمية بالاشتراك مع مركز الكويت للتوحد.

١٤ - وأعرب عن قلقه العميق إزاء الأوضاع التي يعيشها الأطفال السوريون الذين يتعرضون للعنف في الداخل ويعانون من ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية يصعب على الأطفال تحملها في الخارج. وأشار إلى معاناة الأطفال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وحث المجتمع الدولي والمنظمات ذات الصلة على عدم ادخار أي جهد نحو إيجاد حل لهذه الأوضاع من أجل تمكين هؤلاء الأطفال من أن يعيشوا حياة طبيعية.

١٥ - **السيد الباهي** (السودان): قال إن السودان في السنوات التي تلت مصادقته على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، عمل على مواءمة قوانينه الوطنية مع أحكام الاتفاقية، وبلغ ذلك ذروته في سن قانون الطفل

لعام ٢٠١٠؛ وصادق أيضا على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢. وأنشئت آليات مختلفة لحماية الطفل على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات كذلك. وتم نشر وحدات شرطة مجتمعية لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف، وأسست القوات المسلحة وحدات لحماية الطفل لمنع تجنيد الأطفال.

١٦ - وذكر أن التدابير الرامية إلى تعزيز حقوق الطفل تشمل وضع استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، ووضع خطة وطنية عشرية جديدة لتعزيز حقوق الأطفال تغطي الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٣، وقانون قومي لمكافحة الاتجار بالبشر، وبخاصة الاتجار بالنساء والأطفال. ونُظم عدد من حملات التوعية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وأظهرت الاحصاءات انخفاضا كبيرا في معدلات الوفيات وسط الأطفال وحالات العنف ضدهم.

١٧ - وأضاف أن العنف انخفض بشكل ملحوظ في دارفور وولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان نتيجة لتعاون حكومته مع بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور وجهودها المشتركة مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا لتأمين الحدود المشتركة. ويدعو وفده الأمم المتحدة للضغط على الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال للتعاون مع حكومته من أجل ضمان إنجاح حملتها المقبلة للتطعيم ضد شلل الأطفال، المزمع القيام بها في المناطق التي تسيطر عليها الحركة. ومن المتوقع أن يكون لاتفاقات التعاون المبرمة مع دولة جنوب السودان أثر إيجابي على حياة المواطنين، خاصة الأطفال. وفي حين يحظر قانون حكومته تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة في صفوفها، فقد واصلت حركات التمرد في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق تجنيد الأطفال القصر قسرا. وبالإضافة إلى الموافقة على إنهاء تجنيد الأطفال، يجب أيضا إرغام حركات التمرد على الموافقة على التفاوض مع الحكومات المعنية بدلا من الاستمرار في حمل السلاح وترويع الأبرياء وتخريب المنشآت.

١٨ - ومضى قائلا إن حكومته تواصل التعاون بشأن حقوق الأطفال مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح. ويكرر وفده الدعوة مجددا إلى ضرورة أن تتضمن تقارير الأمين العام بشأن الأطفال معلومات مؤكدة ومستقاة من الحكومات والكيانات ذات الصلة، على أن يجري تبادل أي معلومات مع الحكومات قبل تضمينها في التقارير المعنية، وإعطاء الحكومات الفرصة لإسماع وجهة نظرها، مما يضفي مزيدا من المصداقية على هذه التقارير. ويدعو وفده أيضا إلى إعفاء البلدان النامية من سداد ديونها ورفع العقوبات الاقتصادية الأحادية المفروضة على بعضها، مع رفع القيود المفروضة على صادراتها، حتى تتمكن تلك البلدان من الوفاء بالتزاماتها ذات الصلة. وأخيرا، دعا إلى ضرورة مساعدة البلدان الخارجة من التراعات في جهود إعادة الإعمار.

١٩ - **السيدة فادياتي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن بلدها كطرف في اتفاقية حقوق الطفل، ملتزم بمواصلة تعزيز وحماية حقوق الأطفال وكرامتهم وفقا لتعاليم الإسلام وأحكام الدستور الإيراني. ولبلوغ هذه الغاية، تمتثل حكومتها لالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب الاتفاقية، وأنشأت جهة تنسيق وطنية مسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية بالإضافة إلى أربع أفرقة عمل في مجالات الرصد والتقييم، والتدريب، والحماية، والمسائل القانونية والقضائية، وآلية تكميلية لمنع العنف ضد الأطفال.

٢٠ - وأضافت أنه من أجل حماية الحقوق القانونية والقضائية للأطفال، يتعين على محاكم الأحداث عقد جلسات استماع فردية مغلقة، في حضور الوالدين، ولا يمكن سجن الأوصياء القانونيين أو المحامين أو المجرمين

الأحداث. وقد تم إنشاء مجالس تحكيم للأحداث لضمان حقوق الأطفال في المحاكم. وجرى حظر جميع أشكال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والحبس الانفرادي، وتم إنشاء فريق عامل خاص في القضاء لمتابعة حظر عقوبة إعدام الأطفال والأحداث.

٢١ - وذكرت أنه على الرغم من الجهود الكثيرة المبذولة لتحسين رفاه الأطفال، ما زالت هناك تحديات لا تعد ولا تحصى في العالم، منها النزاعات المسلحة والاحتلال الأجنبي، والأزمة المالية العالمية، والعقوبات التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتدابير القسرية الأحادية، والإساءة إلى الأطفال في الفضاء الحاسوبي والفقر والتمييز والعنف. وزاد تفاقم آثار هذه التحديات نتيجة التخفيضات في برامج الرعاية الصحية والتعليم وسائر البرامج التي تفيد الأطفال. وينبغي وضع حقوق الأطفال ورعايتهم في قلب خطة التنمية بعد عام ٢٠١٥. وتدعو إيران الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، إلى إجراء دراسة شاملة لأثر الجزاءات الخارجية والتدابير القسرية الأحادية على حقوق الأطفال، وتقديم الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة.

٢٢ - **السيدة دافيلا** (كولومبيا): قالت إن بلدها ملتزم بتعزيز وحماية حقوق الأطفال. كما أنه طرف في الصكوك الدولية ذات الصلة، وتمشيا مع نظام روما الأساسي، جرَّم تجنيد القصر في النزاعات المسلحة بموجب المادة ١٦٢ من قانونه الجنائي. وأشارت إلى أن حكومتها مصممة على تحسين الظروف المعيشية لجميع الأطفال الكولومبيين، مع التركيز على جملة أمور منها الحد من أوجه عدم المساواة التي يواجهها الأطفال والمراهقون والأمهات المراهقات، ومنع العنف ضد الأطفال واستغلالهم، وتعزيز اتباع نهج يراعي الفروق الجنسانية وتحديد المناطق الجغرافية التي يتعرض فيها الأطفال لخطر متزايد. وبالاشتراك مع اليونيسيف، حُددت مؤخرا ثلاثة مجالات ذات أولوية للعمل في إطار خطة التنمية الوطنية وهي: تكافؤ الفرص، وبناء السلام، وتعزيز السياسات المشتركة بين القطاعات.

٢٣ - وأشارت إلى أنه جرى اتخاذ مبادرات مختلفة في عدد من المجالات الاستراتيجية لتحسين حصول الأطفال على التعليم والرعاية الصحية والتغذية الجيدة والصرف الصحي. وتقررت مجانية التعليم الابتدائي في عام ٢٠١١، ومجانية التعليم الثانوي في عام ٢٠١٢، مما أفاد نحو ٨،٥ ملايين طفل. وانخفضت معدلات التسرب بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٥ وبلغ معدل الالتحاق الصافي بالمدارس ٩٠ في المائة، مع تكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات. وزادت المساعدة المقدمة إلى الأطفال المشردين والضعفاء زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٠٧، وخاصة من خلال البرامج التعليمية المرنة للأطفال بين ٦ و١٧ سنة من العمر، وبرامج التغذية المدرسية المقدمة في العديد من المدن في جميع أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك، ومن خلال استراتيجية شاملة، أفاد عدد من برامج وشبكات المساعدات الغذائية ملايين الأسر المحتاجة.

٢٤ - وأضافت أنه على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها حكومتها لإبقاء الأطفال بعيدا عن الصراع، قامت الجماعات المسلحة غير المشروعة بتجنيد الأطفال قسرا. ولذلك اتخذت حكومتها إجراءات حازمة لمنع هذه الأعمال ومقاضاة مرتكبيها وتوفير سبل الانتصاف للضحايا. ومنذ عام ١٩٩٩، قام المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة بمساعدة أكثر من ٠٠٠ ٥ طفل تم انقاذهم من الجماعات المسلحة غير المشروعة. واضطلعت اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد واستخدام الأطفال في الأعمال العدائية، التي أنشئت في عام ٢٠٠٧ وتضم ٢٣ وكالة وطنية لحماية الطفل، باتخاذ إجراءات وقائية ومانعة ملموسة في البلدات والمدن المعرضة لمخاطر عالية. وفي عام ٢٠١٢، تم توسيع ولايتها لتشمل العنف الجنسي. وتحمي التشريعات المطبقة

أيضا الأطفال ضحايا العنف من خلال ضمان الحق في استرداد الأيتام دون سن الثامنة عشرة لممتلكاتهم.

٢٥ - **السيدة أستياساران آرياس** (كوبا): قالت إن بيانات اليونيسيف الأخيرة تظهر أن طفلا من كل ستة أطفال في البلدان النامية يُرغم على العمل، عادةً براتب منخفض وبلا حماية، في قطاعات مثل التعدين والزراعة. ويموت في جميع أنحاء العالم، ٢٠ ٠٠٠ طفل يوميا، واحد من بين ثلاثة منهم بسبب سوء التغذية. ويسقط الآلاف من الأطفال ضحايا الاتجار بالأعضاء والاستغلال في المواد الإباحية وبغاء الأطفال والاستغلال الجنسي. ويلزم بذل الكثير لخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس.

٢٦ - وذكرت أن حكومة بلدها طرف في اتفاقية حقوق الطفل منذ عام ١٩٩١، لكن السياسات والبرامج التي تعود بالنفع على الأطفال تنفذ منذ ثورة عام ١٩٥٩. وتم القضاء على أشكال التفاوت الهيكلي الموروثة من الحقبة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة وأصبح تعزيز وحماية حقوق الطفل على رأس الأولويات. وأشارت إلى أن نظم الصحة والتعليم الوطنية المجانية التي أنشأتها حكومتها ضرورية لدعم هذه الحقوق، وخُصصت في عام ٢٠١٢ نسبة ٥٢ في المائة من ميزانية الدولة للصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. وانخفض معدل وفيات الرضع بشكل كبير، وتحظى الأمهات والأطفال بأولوية الرعاية، وأُدمجت الرعاية الصحية الأولية في الهياكل الأساسية للمستشفيات، وتم تطعيم الرضع ضد ١٣ من الأمراض المعدية وأُتيح الكشف المبكر عن الأمراض الخلقية. واتيح التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة ١٠٠ في المائة.

٢٧ - وأضافت أن حكومتها تجاوزت أهداف برنامج التعليم للجميع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وحققت الهدفين الإنمائيين للألفية ٣ و٤ على الرغم من الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يُطلب من المجتمع الدولي وضع حد له كل عام من خلال الجمعية العامة. وتشير التقديرات المتحفظة للخسائر التي لحقت بنظام الصحة العامة في عام ٢٠١٢ إلى أنها بلغت نحو ٣٩ مليون دولار، وتواجه المستشفيات عقبات في شراء اللوازم والأدوية والمعدات الطبية، بما في ذلك أكسيد النيتريك المنتج في الولايات المتحدة وأوروبا واللازم لعلاج عدد من أمراض الجهاز التنفسي التي تصيب الأطفال. وأشارت إلى أنه ينبغي للدول الأعضاء أن ترفض مرة أخرى هذه السياسة بأغلبية ساحقة عند النظر في مشروع القرار بشأن الحظر. وإلى أن يتم تطبيق سياسات التعاون والتضامن الدوليين، وطالما تغتني فئة قليلة بينما يعاني الملايين من الفقر، فسيظل مستقبل البشرية تحت التهديد.

٢٨ - **السيدة هرناندو** (الفلبين): قالت إنه يتعين مضاعفة الجهود الرامية إلى كسر حلقة الفقر المزمن، التي كانت لها تداعيات سلبية على تعزيز وحماية حقوق الطفل، وخاصة في البلدان النامية، ومواصلة تعزيز الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأكثر شمولا للجميع، وضمان إمكانية حصول الفئات الأضعف على تلك الخدمات. وفي هذا الصدد، نفذت الفلبين عددا من المبادرات والبرامج الوطنية، من بينها برنامج التحصين الموسع، الذي يوفر تطعيمات مجانية لحماية الرضع والأطفال من الأمراض الشائعة الممكن الوقاية منها، وبرنامج التحويلات النقدية للأسر الفقيرة لإبقاء الأطفال في المدارس، وبرنامج وسيط بين المدرسة والعمل لمساعدة الفقراء، إلا أن الشباب الجدير بالمشاركة في البرنامج يكسب دخلا أثناء الدراسة.

٢٩ - وذكرت أن لدى الفلبين تشريعا شاملا بشأن حقوق الطفل يكمل الاتفاقيات الدولية القائمة التي هي طرف فيها، ويشمل قانون الأسرة، وقانون رعاية الأطفال والشباب،

وقانون قضاء الأحداث ورعايتهم، الذي رفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية من ٩ إلى ١٥ سنة. وتُعنى القوانين المهمة الأخرى بفحص المواليد، ومنع الاتجار بالأشخاص، والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وحماية الأطفال من الإساءة والاستغلال والتمييز، بما في ذلك أحكام محددة لمعاقبة مرتكبي الاعتداء الجنسي، وحظر استخدام الأطفال في القتال المسلح و ضمان حماية وإجلاء الأطفال أثناء النزاعات المسلحة

٣٠ - وأشارت إلى أن اتساق السياسات على جميع المستويات هو أمر حاسم لضمان الاستثمار المستدام وفي الوقت المناسب في الأطفال. ويجب مواصلة إيلاء اهتمام خاص لتعزيز وحماية حقوق الطفل في إطار التنمية بعد عام ٢٠١٥، والتصدي، أولا وقبل كل شيء، للفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال. وتستلزم مسألة الأطفال والنزاع المسلح إجراءات متضافرة ومتسقة من جانب جميع أصحاب الشأن وإرادة سياسية قوية. ورغم أن الحكومات تتحمل واجب حماية الأطفال وحقوقهم، فإن جميع الأطراف المعنية مسؤولة عن ذلك. وفي هذا الصدد، كررت تأكيد موقف وفدها الثابت بضرورة أن يجري بعناية فائقة تناول مسألة إشراك الجماعات المسلحة من غير الدول في تلبية أغراض منها ضمان حماية الأطفال؛ ويجب أن تتسق استراتيجية حماية الأطفال مع عمليات السلام الأوسع نطاقا.

٣١ - **السيد بلحاج** (المغرب): قال إن النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية لها عواقب وخيمة على الأطفال. وأشار إلى أنه لا يكفي إدانة العنف والأعمال الوحشية التي ترتكب ضد الأطفال ومعاقبة مرتكبيها؛ بل تلزم استراتيجيات وتدابير ملموسة. وأعرب عن ترحيب وفده بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإدماج حقوق الطفل في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية من خلال تعزيز القدرات المحلية وخلق شراكات مع جميع الجهات الفاعلة المعنية.

٣٢ - وأشار إلى أن المغرب منذ التصديق على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٣، اعتمد عددا من القوانين وعدل التشريعات لجعلها تتماشى مع الاتفاقية: فقد تم رفع سن المسؤولية الجنائية إلى ١٨ سنة، وأنشئت محاكم للأطفال، واستحدث قانون بشأن الأطفال الذين هجرهم ذووهم، واعتُبر تشغيل الأطفال دون سن الخامسة عشرة منافيا للقانون. وأنشئت عدة هيئات لتمثيل الأطفال وحمايتهم، منها المؤتمر الوطني لحقوق الطفل وبرلمان الأطفال، والمرصد الوطني لحقوق الطفل، ويجري تنفيذ خطة عمل وطنية للطفولة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥.

٣٣ - وأضاف أن حكومته استحدثت استراتيجية سنوية لمحو الأمية، الهدف منها الحد من معدل التسرب من المدارس إلى الصفر بحلول عام ٢٠١٥، واتخذت تدابير كي يحصل الأطفال ذوو الإعاقة على تدريب مهني ويجري إدماجهم في نظام التعليم الوطني. وصدقت حكومته على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ودعمت بنشاط اعتماد إعلان مراكش في آذار/مارس ٢٠١٢. وأشار إلى أنها في طريقها نحو تحقيق الهدف المتمثل في خفض معدل وفيات الرضع بنسبة الثلثين بحلول عام ٢٠١٥. وجرى تحسين الرعاية الصحية، وضمان المساواة في الحصول عليها، وخاصة بالنسبة للفئات الفقيرة جدا، من خلال برنامج المساعدات الطبية الذي يقدم رعاية صحية مجانية إلى ٢٨ في المائة من السكان، ولا سيما النساء والأطفال. وأوضح أنه يجري إيلاء اهتمام خاص للعنف ضد الأطفال في إطار خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥. وأنشئت وحدات لتقديم الدعم النفسي والطبي للأطفال ضحايا العنف في المحاكم والمستشفيات.

٣٤ - **السيدة منصور** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إنه على الرغم من أن القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان اللذين ينظمان حماية وتعزيز حقوق الطفل ينطبقان

على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فإنهما يُنتهكان بشكل صارخ من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وقد شبت أجيال من الأطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال العسكري الوحشي الذي استمر لأكثر من أربعة عقود، وسلبهم أبسط حقوقهم الأساسية غير القابلة للتصرف، بما له من عواقب وخيمة بعيدة الأثر على نمائهم وعلى المجتمع. وأشارت إلى أنه على الرغم من أن إسرائيل طرف في اتفاقية حقوق الطفل، فإن الأطفال الفلسطينيين محرومون من حقوقهم بموجب الاتفاقية؛ ولا يحصلون على الرعاية الصحية والتعليم ويعانون من انعدام الأمن على نطاق واسع، بالإضافة إلى العنصرية والإذلال والتمييز الذي يُوقعه بهم يوميا المستوطنون الإسرائيليون وقوات الاحتلال. وأضافت أن من التحديات المادية التي تعترض الحق في التعليم في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الجدار الذي بني بشكل غير قانوني والذي يفصل القرى والممتلكات، والترهيب والمضايقات، والإيذاء البدني في بعض الأحيان، عند نقاط التفتيش. ويعاني الأطفال ضغوطا نفسية شديدة حيث يشهدون توغل قوات الاحتلال في المدن الفلسطينية وهدم المنازل، بل وأحيانا ما يُستخدمون كدروع بشرية من قبل القوات الإسرائيلية. وفي قطاع غزة المحتل فإن الواقع على الأرض لا يطاق وغير إنساني؛ وأدى الحصار إلى ظروف معيشية مروعة وتسبب في أزمة إنسانية مدمرة.

٣٥ - ولفتت الانتباه إلى حالة الأطفال الفلسطينيين الذين لا يزالون محتجزين بشكل غير قانوني ويتعرضون لسوء المعاملة في مراكز الاعتقال والسجون الإسرائيلية، في انتهاك مباشر لاتفاقيات الأمم المتحدة. واستطردت قائلة إن هؤلاء الأطفال الذين تعرضوا لصدمات بسبب الإبعاد القسري من منازلهم والتحقيق معهم ووضعهم في مرافق احتجاز الكبار، تحملوا إيذاءً بدنيا ونفسيا، وأجبروا على توقيع اعترافات بلغة لا يفهمونها. ويطالب وفدها بأن توقف إسرائيل هذه الممارسات غير المشروعة. وقالت إن وضع حد للاحتلال الإسرائيلي ولثقافة الإفلات من العقاب هو الخطوة الأولى نحو ضمان تمتع الأطفال الفلسطينيين بحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. واختتمت كلمتها قائلة إنه تلزم مساعدة أقوى من المجتمع الدولي لضمان حقوق الأطفال الفلسطينيين وتزويدهم بأدوات تسهم في النهوض بدولتهم المستقلة التي تمتلك مقومات البقاء.

٣٦ - **السيد كريشناسوامي** (الهند): قال إن الدستور الهندي يضم العديد من أحكام حماية الأطفال ونمائهم ورفاههم. واعتُمِد ميثاق وطني للأطفال في عام ٢٠٠٤ ووُضعت خطة عمل مفصلة في عام ٢٠٠٥. وفي إطار البرنامج الرائد للنماء المتكامل للطفل، يتلقى ٧٨ مليون طفل تقل أعمارهم عن ٦ سنوات خدمات في مجالات التغذية والصحة والتعليم، تشمل التطعيمات والفحوص الدورية وخدمات الإحالة وتقديم تعليم قبل سن الالتحاق بالمدارس إلى ٣٧ مليون طفل؛ وهناك أيضا برامج أخرى تستهدف الإدارة المتكاملة لأمراض حديثي الولادة وأمراض الطفولة والإصحاح والصحة الإنجابية وصحة الطفل. وحققت حكومته انخفاضا كبيرا في معدلات وفيات الرضع. وتجدر الإشارة إلى أن الهند تصنِّع ٤٠ في المائة من اللقاحات المستخدمة في برامج التحصين الشامل في جميع أنحاء العالم.

٣٧ - وأضاف أن الدستور ينص على تقديم تعليم مجاني وإلزامي للأطفال حتى سن ١٤ عاما؛ وأعطى سن قانون للتعليم في عام ٢٠٠٩ زخما للجهود الرامية إلى التصدي لقضايا المساواة والحصول على التعليم. وفي إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص خصصت المدارس الخاصة ٢٥ في المائة من أماكنها للأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض، بدعم للميزانية من الدولة. وبعد أن أوشك هدف التحاق الجميع بالتعليم الابتدائي على التحقق، وخاصة نتيجة الإجراءات التي تستهدف الطفلة، ينصب التركيز الحالي على

التوسع في التعليم الثانوي وحصول الفتيات عليه، وتنمية المهارات من أجل تحسين تأهيل الشباب للحصول على عمل. واتخذت حكومته أيضا تدابير تشريعية وسياساتية لمنع الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين وزواج الأطفال.

٣٨ - واستطرد قائلا إن القضاء على عمل الأطفال يمثل أولوية بالنسبة لحكومته، التي تطبق بصرامة الحظر المفروض على عمل الأطفال تحت سن ١٤ عاما. وفي عام ٢٠٠٩، من أجل تعزيز تنفيذ قانون قضاء الأحداث (رعاية الأطفال وحمايتهم)، أطلقت حكومته خطة متكاملة لحماية الطفل لتغطية الجرائم التي لا يتناولها القانون وتعزيز شبكة الأمان. وعلاوة على ذلك، دخل قانون حماية الأطفال من الجرائم الجنسية حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ويوجد إطار تشريعي وسياساتي شامل لمعالجة مشكلة الاتجار بالنساء والأطفال. وستستضيف الهند الاجتماع الثاني الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال حقوق الطفل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٣٩ - **السيدة عفارة** (اليمن): قالت إن بلدها كان من أوائل البلدان التي انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها ويعمل على تنفيذها من خلال الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير وسن وتنقيح قوانينه المحلية لحماية الطفل. وتشمل الآليات المؤسسية التي أنشئت لتنفيذ تلك القوانين إقامة مجلس للأمومة والطفولة ولجنة فنية لمكافحة تهريب الأطفال. وتتعاون حكومتها أيضا مع المنظمات الدولية لحماية وتعزيز حقوق الطفل، على النحو الذي تجلى في عدد من النجاحات التي تحققت رغم محدودية الموارد وصعوبة الظروف. وبالتعاون مع اليونيسيف، تم إنشاء المرصد الوطني لانتهاكات حقوق الطفل، وجرى وضع خطة بشأن حظر تجنيد الأطفال في القوات المسلحة وتأمين إطلاق سراح الذين جُندوا بالفعل وإعادة إدماجهم في المجتمع. وأُعلن اليمن دولة خالية من شلل الأطفال في عام ٢٠٠٨ وينظم حملات دورية للتطعيم. ووُضعت استراتيجية وخطة عمل وطنيتان لمكافحة الاتجار بالأطفال. وأكدت من جديد التزام وفدها بتعزيز حقوق الأطفال، وشددت أيضا على ضرورة مضاعفة الجهود الدولية لتحقيق هذه الغاية.

٤٠ - **السيدة سنيانغوي** (زامبيا): قالت إن تقرير الأمين العام سلط الضوء على عدد من الحالات والعوامل التي تحول دون الإعمال الكامل لحقوق الأطفال؛ ولا مفر من أن تواصل لذلك الدول الأعضاء، بصفة فردية وجماعية، المشاركة في جهود متضافرة لتحسين حالة الأطفال ورفاههم. ولكي تفي حكومتها بالتزاماتها بتهيئة بيئة يتمتع فيها الأطفال بالحماية، تواصل حكومتها كفالة حصول الجميع على التعليم وعملت بلا كلل مع الشركاء لتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس وتحقيق المساواة بين الجنسين في المدارس. وحثت المجتمع الدولي على أن يبني على المكاسب التي تحققت من الأهداف الإنمائية للألفية وذلك في خطة التنمية بعد عام ٢٠١٥ من خلال وضع معايير نوعية لقطاع التعليم. ونظرا لأهمية إدماج ذوي الإعاقة في سياسات وبرامج حقوق الطفل، سنت حكومتها تشريعات لضمان تمتع جميع الأطفال ذوي الإعاقة بحقوق الإنسان وسائر الحريات الأساسية على قدم المساواة.

٤١ - واستطردت قائلة إن عددا من الممارسات التقليدية والثقافية الضارة، ومن بينها عمل الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر، لا تزال تعرض حياة الأطفال للخطر. وأطلقت حكومتها لذلك حملة قوية تشمل جميع أصحاب الشأن، ومنهم زعماء القبائل، للقضاء على آفة الزواج المبكر وزواج الطفلة، وهو أمر شائع في زامبيا، وتعزيز سياسة إعادة الالتحاق بالدراسة التي تتيح للفتيات اللاتي أنجبن مواصلة تعليمهن. واختتمت كلمتها قائلة إن

زامبيا تتطلع إلى إدراج حقوق الطفل في جميع مجالات التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية بعد عام ٢٠١٥ ودعت إلى زيادة التعاون والشراكات الدولية.

٤٢ - **السيد نتواغا** (بوتسوانا): قال إنه على الرغم من التقدم المطرد المحرز فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال والأطفال في التراعات المسلحة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب وتجنيد الأطفال، فلا تزال أعمال العنف تعرقل التحقيق الفعال لحقوق الطفل. ولا تزال بوتسوانا تشعر بقلق بالغ إزاء أثر التراعات المسلحة واستخدام الأسلحة الثقيلة على ملايين الأطفال، الذين تأثروا ليس فقط كمتفرجين ولكن أيضا كمستهدفين. ويتفق بلده مع الرأي القائل بأن حماية الأطفال لا تزال المسؤولية الرئيسية للدول؛ ويؤكد بالتالي دعمه لتعزيز نظم حماية الطفل، ووصول الأطفال إلى نظم العدالة، وتعزيز القدرات الوطنية فضلا عن المساءلة عن انتهاكات حقوق الطفل.

٤٣ - وأضاف أن بلده حقق تقدما كبيرا في مجال حماية حقوق الطفل: فقد تم تحسين الإطار التشريعي والسياساتي على مدى الأعوام، وخاصة مع إصدار قانون للأطفال في عام ٢٠٠٩، وتم إحراز تقدم مستدام في توفير فرص الحصول على التعليم وجودة التعليم الأساسي؛ واستمر تنفيذ سياسة نماء الطفولة المبكرة؛ وتوجد أيضا برامج لضمان حماية وبقاء ونماء الأطفال. وعلاوة على ذلك، استثمرت بوتسوانا بشكل كبير في البنية التحتية للصحة العامة والحصول على الرعاية الصحية وازدادت على مدى السنوات التغطية بالتدخلات في مجال صحة الأم والطفل، بما في ذلك منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. ومع ذلك لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يفرض تحديات كبرى، ويجعل ارتفاع معدلات الانتشار تحقيقَ أهداف خفض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم مهمة شاقة.

٤٤ - وأشار إلى أن بوتسوانا لا تزال تواجه قيودا في الموارد المالية والبشرية في تنفيذ برامجها لحماية ونماء الأطفال. ويظل لذلك تعزيز الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، أمرا حاسما.٤٥ - **السيدة دالي** (تونس): قالت إنه في عالم يشهد إمكانات اقتصادية وتقنية لم يسبق لها مثيل، فلا يمكن قبول المعدلات الحالية لسوء التغذية والمجاعة بين الأطفال. ويجب لذلك أن تشمل خطة التنمية بعد عام ٢٠١٥ استراتيجيات تركز على الأطفال على وجه الخصوص. وقد قادت تونس الطريق لسنوات لتكريس الاهتمام بقضايا الأطفال من خلال إطار قانوني متماسك يحمي حقوق الأطفال في التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والاقتصادية والترفيه وحرية التعبير. واتخذت حكومتها خطوات هائلة نحو توفير التعليم للجميع، وتعزيز المكاسب التي تحققت في السابق وتخصيص متوسط سنوي قدره نحو ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم على الرغم من التعديلات الهيكلية الجارية والقيود الإنمائية الأخرى. ويهدف التعليم التونسي بعد الثورة إلى تدريب مهنيين قادرين على المساهمة في التنمية الوطنية. وأعطيت أولوية لتحسين نوعية التعليم، والاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحديث البنية التحتية للمدارس الريفية. وفي الطريق إلى الأمام، تولي حكومتها اهتماما خاصا لتحسين حالة الأطفال في المناطق الفقيرة.

٤٦ - وأشارت إلى أن تونس تسعى إلى ضمان الحقوق المدنية والسياسية للشباب وتيسير مشاركتهم في عمليات صنع القرار. وفي هذا الصدد، يكون الشباب المهاجر بطرق سرية أكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان، ومن هنا نشأت الحاجة الملحة لأن يضع المجتمع الدولي وجميع أصحاب الشأن استراتيجية منسقة لمنع استمرار هذا الاتجاه الضار من التقدم. ويجب تكثيف الجهود الدولية لإصلاح الوضع الموجع

للأطفال الفلسطينيين، الذين يتعرضون للحرمان من أبسط حقوق الإنسان الأساسية والمصابين بصدمات نفسية بسبب الإرهاب على أساس يومي، من أجل إعادة تأكيد حقهم في الحماية من العنف والإهمال وسوء المعاملة، وحقهم في الحياة والحرية.

٤٧ - **السيد كورتويال** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن الجمهورية الدومينيكية، وهي طرف في اتفاقية حقوق الطفل منذ عام ١٩٩١، وقعت اتفاقا للتعاون مع اليونيسيف لدعم خطتها الرباعية السنوات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ بشأن التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، يركز على الأطفال والمراهقين من المجتمعات الأكثر فقرا وتهميشا. وتزود استراتيجية حكومته للقضاء على الفقر الأسر الفقيرة بدعم للدخل، وتعزز تنمية المهارات في مرحلة الطفولة المبكرة، من بين أهداف أخرى. وتهدف الخطة الوطنية لمحو الأمية إلى تحسين التعليم الابتدائي والثانوي وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس. وعلاوة على ذلك، يجري بناء مركز وطني لرعاية ذوي الإعاقة، سيوفر رعاية شاملة وتعليما وتأهيلا للأطفال الذين يعانون من إعاقات مختلفة حتى سن العاشرة.

٤٨- وتناول العنف ضد الأطفال، فأشار إلى أن الجمهورية الدومينيكية سنت قانونا لحماية الحقوق الأساسية للأطفال والمراهقين، وأنشأت نظاما وطنيا للحماية. وتؤيد حكومته تأييدا تاما عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، وتقر بضرورة تخصيص الموارد اللازمة لأنشطتها؛ واستضافت اجتماع دول أمريكا الوسطى المعني بمتابعة الدراسة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ورغم أن الجمهورية الدومينيكية تواجه تحديات في مجال حماية حقوق الطفل، وخاصة فيما يتعلق بالموارد المالية اللازمة، فإنها تؤكد من جديد التزامها بهذا المسعى.

٤٩ - **السيدة زوغرافسكا – كريستسكا** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قالت إن إحدى أولويات خطة العمل الوطنية لبلدها للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ هي الإدماج الكامل لأحكام اتفاقية حقوق الطفل في السياسات والأنشطة الداخلية من أجل تقليل عدم المساواة وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف والأذى والاستغلال. وأشارت إلى أن توصيات لجنة حقوق الطفل قد قُبلت وجرى تنقيح الخطة تبعا لذلك بحيث تعكس بشكل أفضل الحقائق على أرض الواقع وتتيح بالتالي مواجهة التحديات القائمة بصورة أفضل. والتعليم متاح للجميع بدون تمييز، وأصبح التعليم الثانوي إلزاميا ومجانيا منذ تعديل القانون المتعلق بالتعليم الثانوي في عام ٢٠٠٧.

٥٠ - وأضافت إنه في إطار برنامج التعاون للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، تتعاون حكومتها مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في تحسين نظم جمع المعلومات في مجالات العمل الاجتماعي وضمان العدالة للأطفال، وأنشأت آليات جديدة للرصد وقاعدة بيانات بشأن الأطفال المحرومين. ويتعين إجراء مزيد من التحسينات من أجل الجمع والتحليل بشكل منهجي للبيانات المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة، الذين يشكلون أضعف فئة، في أمس احتياج للإدماج الاجتماعي والدمج في نظام التعليم.

٥١ - ومضت قائلة لقد جرى مؤخرا اعتماد قانون لحماية الطفل يهدف إلى حماية الطفل من جميع أشكال التمييز، سواء كان مباشرا أو غير مباشر، ومن الاستخدام غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف أو إدمانها، وإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة واستغلالهم في أنشطة سياسية أو أنشطة دينية. وسُن في عام ٢٠٠٧ قانون بشأن قضاء الأحداث لإصلاح التشريع المتعلق بالأحداث في بلدها، استند إلى مبادئ حماية الأحداث وحقوقهم، وإدماجهم في المجتمع ومساعدتهم والعدالة

التصالحية ومنع جنوح الأحداث. ووردت سياسة حكومتها بشأن منع الاعتداء الجنسي على الأطفال والميل الجنسي إلى الأطفال والتصدى لذلك في خطة عمل تكفل وجود نظام منسق للتعاون بين الوكالات الحكومية والقطاع المدني؛ وأكمل هذه السياسة قانون عام ٢٠١٢ بشأن تسجيل الأشخاص المدانين بالاعتداء الجنسي على القُصر وذوي الميول الجنسية إلى الأطفال.

٥٢ - وأشارت إلى أن حكومتها صدقت على الاتفاقية بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي في عام ٢٠١٢، وفي طريقها إلى التصديق على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل. وشددت على أن مشاركة الأطفال أنفسهم تعد أمرا حاسما لخلق عالم صالح للأطفال، وهي مهمة ستستلزم مزيدا من العمل بقدر كبير من جانب جميع الجهات الفاعلة، وفقا لما بينته قصة مالالا يوسف زاي.

٥٣ - **السيد تشيبازيوا** (زمبابوي): قال أن حكومته تواصل المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى تحسين رفاه الأطفال على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وأوضح أن استراتيجية زمبابوي الوطنية لبقاء الطفل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ جمعت جميع أصحاب الشأن ضمن إطار مشترك؛ ووضعت حكومته أيضا آلية ضخمة للحماية الاجتماعية، كجزء من المرحلة الثانية من خطة عملها الوطنية للأيتام والأطفال الضعفاء (٢٠١١-٢٠١٢)، ويكفل برنامج وطني للعمل في مجال الأطفال تنسيق جميع برامج رفاه الأطفال، ويبث وعيا بحقوق الأطفال. وعلاوة على ذلك، أوكلت إلى مجلس وطني متعدد القطاعات لرفاه الطفل مهمة مراقبة حقوق الأطفال، مع التركيز على الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة ومن بينهم الأيتام والأطفال الذين يعيشون في أسر يعولها أطفال. وزودت وحدة لدعم من تعرضوا لعنف واعتداء جنسي بموظفين مدربين تحديدا للتعامل مع شهود العيان الضعفاء. وستوفر المبادئ التوجيهية التي يجري إعدادها حاليا بشأن الجناة الأحداث الأساس لوضع قانون بشأن قضاء الأحداث.

٥٤ - وأشار إلى أن زمبابوي انضمت إلى البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وأكدت من جديد ضرورة توسيع نطاق البحث واتخاذ إجراءات في ما يتعلق بجانب الطلب للاتجار والأشكال الأخرى للاستغلال الاقتصادي والجنسي للأطفال. وأعرب عن قلق حكومته العميق إزاء ظاهرة الأسر التي يعولها أطفال، وهو اتجاه أخذ في التزايد بعد انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتقدم تحويلات نقدية وسائر أشكال الحماية الاجتماعية للأطفال الذين يعيشون في هذه الأوضاع. ومع ذلك، فلا يزال يتعين بذل المزيد من أجل مساعدة هؤلاء الأطفال وكذلك التصدي للأسباب الجذرية لهذه الظاهرة.

٥٥ - **السيد غريما** (مالطا): قال إن حكومته اتخذت تدابير لتوفير مزيد من الحماية للأطفال شملت إقامة لجنة وطنية للسياسة العامة والاستراتيجية بشأن الأطفال في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وستكلف اللجنة بمهمة وضع استراتيجية تستند إلى حقوق الأطفال ومصالحهم، بعد التشاور مع الأطفال أنفسهم؛ وتقوم أيضا بصياغة أو تعديل تشريعات للتصدى لجميع جوانب حقوق الطفل، بما في ذلك التبني وكفالة الأطفال. وعلاوة على ذلك، عُزز دور المفوض المعني بالأطفال.

٥٦ - وأشار إلى أنه من خلال مبادرات متعددة، منها التنظيم الطوعي لقطاع رعاية الأطفال وتدريب مقدمي الرعاية، يجري تحسين مرافق ومعايير رعاية الأطفال من أجل ضمان توفير إمكانية حصول جميع الأطفال على رعاية ذات جودة. وقدم تعليم مجاني في المرحلة السابقة لروضة

الأطفال لجميع الأطفال، ووفرت وزارة التعليم والعمالة خدمات رعاية بعد ساعات الدراسة للأطفال في سن المدرسة الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ١٦ سنة، وزودت الأطفال بفرص أخرى لتنمية المهارات الاجتماعية والعاطفية ومهارات التعليم، بينما حسنت أيضا فرص العمل للأباء العاملين.

٥٧ - وأضاف أن مالطا، اعترافا منها بالفوائد الاقتصادية طويلة الأجل للاستثمار الاجتماعي في رفاه الأطفال، تعمل على التصدي لفقر الأطفال باتباع نهج يستند إلى المنع والتدخل المبكر، وهما أمران أساسيان لمكافحة دورة الفقر والاستبعاد الاجتماعي التي تقع فيها أجيال متعددة. وشملت التدابير المتخذه مؤخرا زيادة البدلات الممنوحة للأسر كإعانة للأطفال، وبدلات تكاليف المعيشة، والاستحقاقات التي تمنح بعد التحقق من الدخل من أجل مساعدة الأسر الضعيفة. وعلاوة على ذلك، زادت اعتبارا من عام ٢٠١٤ إجازة الأمومة من ١٦ إلى ١٨ أسبوعا.

٥٨ - وذكر أن اللجنة الوطنية لبلده لتعزيز المساواة تعمل على توعية الأطفال بشأن القضايا المتعلقة بالمساواة والتمييز والقوالب النمطية وتمكينهم في هذه المجالات. وتسعى أيضا وزارة التعليم والعمالة إلى تحسين تقديم الخدمات، وخاصة بالنسبة للمحرومين، وتعزيز فرص المساواة عن طريق تعزيز نهج للتعليم الشامل للجميع للطلاب المحتاجين إلى دعم في التعليم.

٥٩ - **السيد منيسي** (سوازيلند): قال إن سوازيلند طرف في عدد من الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الطفل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ انضمت إلى البروتوكولين الأول والثاني لاتفاقية حقوق الطفل، وسنت قانونا لحماية ورعاية الأطفال بعد ذلك بفترة وجيزة. وأنشأت حكومته وحدة وطنية لتنسيق شؤون الأطفال في مكتب نائب رئيس الوزراء لضمان التنسيق بين الإدارات الحكومية ومع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وتشمل سياستها الوطنية للأطفال، التي صيغت في عام ٢٠٠٩، محور تركيز ينصب على الفتيات. وبموجب الدستور يتاح تعليم ابتدائي مجاني لجميع الأطفال في المدارس العامة، إلا أن تنفيذ هذا الحكم هو عملية مستمرة. وتواصل حكومته الوفاء بالاحتياجات التعليمية للأيتام والأطفال المحرومين وتتعاون مع المجتمعات المحلية لضمان أن تفيد المساعدة المقدمة من هم في حاجة إليها.

٦٠ - وأشار إلى تأكيد حكومته مجددا على أن الأسرة هي المحور الطبيعي والأساسي الذي يرتكز إليه المجتمع. وتسلم مع ذلك بأن الأسرة الكبيرة التقليدية، التي وهنت بفعل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لم يعد من الممكن الاعتماد عليها في رعاية الأطفال الأيتام؛ وتعمل مع زعماء القبائل والمؤسسات الدينية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني لضمان حماية هؤلاء الأطفال. وقد نجحت سوازيلند، من خلال تقديم خدمات منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل إلى المرأة السوازية، في تقليل عدد الرضع الذين انتقلت إليهم العدوى بالفيروس من الأم. وأعرب عن قلق عميق إزاء ضعف الأطفال في مواجهة المخاطر واستغلالهم في العبودية والبغاء والمواد الإباحية وانتهاكهم بأفعال يحركها الميل الجنسي إليهم، وهي أمور تفاقمت عن طريق الإنترنت.

٦١ - **السيد لوغار** (سلوفينيا): تكلم باسم كرواتيا والنمسا أيضا، فدعا إلى التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وتنفيذها، وشدد على ضرورة تعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ورغم التزام المجتمع الدولي بحماية الطفل، فلا يزال الأطفال يعانون من الفقر ومن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والتي يتسبب فيها البشر والتمييز والعنف، بما في ذلك العنف والاعتداء الجنسيين. وأشار مع القلق إلى التقارير المزعجة عن

انتهاك حقوق الأطفال في الجمهورية العربية السورية ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وشدد على أهمية حماية الأطفال من العنف بما في ذلك في النزاعات المسلحة وضمان أمنهم البشري الأساسي. وأكد على ضرورة أن تظل جميع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في الميدان ملتزمة بحماية حقوق الطفل.

٦٢ - وأشار إلى أن سلوفينيا وكرواتيا والنمسا تتعهد بمواصلة التركيز على ضمان حق الطفل في التعليم، بما في ذلك تقديم تعليم عن حقوق الإنسان، باعتباره عنصرا أساسيا في تحديد مستقبل الأطفال وحاضرهم وفي تحقيق التنمية المستدامة كذلك. وعلاوة على ذلك، يجب ضمان فرص متكافئة للفتيات والصبية؛ ويعد تلبية حق الفتيات في التعليم واجبا أخلاقيا. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب تلك البلدان بموضوع اليوم الدولي الثاني للطفلة ''الابتكار من أجل تعليم الفتيات''. واختتم كلمته قائلا بأن تلك البلدان ستظل يقظة في ما يتعلق بقضايا من قبيل التمييز والاستغلال الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى والزواج المبكر.

٦٣ - **السيدة منصوري** (الجزائر): قالت إن الأطفال من أسر فقيرة لا يزالون يعانون من تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية، وخاصة نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية. وأطفال أفريقيا هم أشد من تضرر من سوء التغذية والأوبئة والأمية والفقر والنزاعات المسلحة. ولكن أفريقيا لا يمكنها أن تواجه هذه التحديات بمفردها، وغالبا ما تفتقر إلى الموارد اللازمة. ويعد لذلك دعم المجتمع الدولي أمرا لازما.

٦٤ - وأشارت إلى أن الجزائر باعتبارها طرفا في الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، نسقت على الصعيد الوطني تشريعاتها الوطنية وتنفذ استراتيجية وطنية للأسرة وخطة وطنية لحماية الطفل، وبالتعاون مع اليونيسيف، استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد الأطفال. وعدلت قانون الجنسية بحيث يتيح انتقال الجنسية عن طريق الأم.

٦٥ - وأضافت أن الجزائر تحارب عمل الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والاتجار بهم، وخاصة الفتيات، واستخدام الإنترنت في نقل المواد الإباحية. ويحدد قانونها الجنائي عقوبات صارمة لهجر الأطفال أو الاعتداء الجنسي عليهم أو اغتصابهم أو استغلالهم في البغاء. وأدت استثماراتها في البنية التحتية وكذلك في التطعيم والوقاية من الأمراض وبرامج تنظيم الأسرة إلى تقليل معدلات وفيات الرضع بحوالي الثُلث في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٢، وتصر على زيادة إنقاص المعدلات بقدر كبير. ونتيجة لاستثماراتها في التعليم والتزامها بتقديم تعليم مجاني وإلزامي، يقف معدل الانتظام في المدارس البالغ ٩٨ في المائة على قدم المساواة مع المعدل السائد في بعض البلدان المتقدمة. وأسهمت في تحقيق هذا الإنجاز تدابير محددة اتخذت في مجالات النقل والوجبات المدرسية وإعانات الكتب المدرسية وزيادة البدلات الدراسية المدفوعة إلى الأسر المنخفضة الدخل.

٦٦ - **السيد فون هاف** (أنغولا): قال إن فقر الأطفال ظل يشكل عقبة من أكبر العقبات التي تواجه حماية وتعزيز حقوق الطفل. وكثفت أنغولا جهودها لإدماج حقوق الطفل واحتياجاته في خطتها وسياساتها الوطنية للتنمية. ومع ذلك، فمن أجل تلك الخطط والبرامج، يتعين إعلان التزامات بتخصيص موارد كافية وتمويل مستمر من أجل تحسين النتائج المتعلقة بحقوق الطفل وتحسين إدماج المؤشرات المتعلقة بحقوق الطفل في عمليات التخطيط والرصد على الصعيد الوطني. وتجدر الإشارة إلى التقدم الذي أحرزته حكومته بشأن قضية عمل الأطفال كوسيلة لتحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالقضاء على الفقر.

٦٧ - وأشار إلى أنه جرى إنشاء لجنة وطنية، واعتُمدت خطة عمل بشأن مكافحة الاستغلال الجنسي والاتجار بالأطفال. ومع ذلك، عرقلت قيود هيكلية واجتماعية مستمرة تحقيق النماء الكامل للأطفال. وتعهدت حكومته بالتزامات في ما يتعلق بالأطفال في عدة مجالات منها الصحة والتعليم وعدالة الأحداث ومنع وتقليل العنف ضد الأطفال. وأفاد برنامج متكامل للتصدى لسوء التغذية بين الأطفال، يُنَفَذ بالتعاون مع اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية، ما يزيد عن ٢٥٠ ٠٠٠ طفل. وتشمل الفوائد الأخرى للشراكة بين حكومته واليونيسيف، حدوث نقص كبير في معدلات وفيات الأطفال، وتوقف انتقال العدوي بفيروس شلل الأطفال، وتحسن الحصول على التعليم الابتدائي. وتستثمر أنغولا بقدر كبير في برامج نماء الطفولة المبكرة وتدريب المدرسين والأخصائيين الاجتماعيين. واختتم كلمته قائلا أن حكومته اعتمدت مرسوما بشأن القيد المجاني للمواليد.

٦٨ - **السيدة فانغانسورن** (منغوليا): قالت إن حكومتها وقعت مؤخرا الاتفاق الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، الذي يتيح لأطفال منغوليا تقديم شكاوى تتصل بانتهاك حقوقهم إلى لجنة حقوق الطفل. واعتمدت مجموعة من القوانين والاستراتيجيات والبرامج، وأنشأت صندوقا خاصا لدعم تنفيذ البرامج التي تفيد الأطفال.

٦٩ - وأشارت إلى أن وحدات شؤون الأسرة والطفل تعمل في كيانات حكومية مركزية ومحلية، وتتولى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية تنفيذ عدد من المشاريع المتصلة بحماية الطفل ورعايته. وقادت اليونيسيف تشكيل فريق عمل يعمل باعتباره مراقبا رفيع المستوى لحقوق الطفل في منغوليا بينما يدعو للتنفيذ الفعلي لسياسات ومخصصات الميزانية التي تفيد الطفل.

٧٠ - وأضافت أنه في منغوليا، حيث يشكل الأطفال ما يزيد على ٣٧ في المائة من السكان، يعيش طفل من كل ثلاثة أطفال في فقر، يتفاقم نتيجة الفروق الاجتماعية والبطالة والهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية. وتكون وطأة ذلك أشد على الأطفال ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة. وفي مواجهة هذه الخلفية، عملت حكومتها من أجل تحسين حصول الأطفال على التعليم والخدمات الصحية. ومع بلوغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٢,٩ في المائة، تشمل التدابير الرامية إلى التحاق الجميع بالتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥، تنظيم برنامج تقديم وجبة غداء في المدرسة من أجل اجتذاب أعداد أكبر من الملتحقين بالمدارس. وأسفرت الجهود الشاملة لمنع أمراض الطفولة الشائعة عن تخفيض كبير في معدلات وفيات الأطفال، وإن كان لا يزال يتعين إحراز مزيد من التقدم من أجل الوصول إلى الهدف المحدد لعام ٢٠١٥.

٧١ - وأعربت عن قلق حكومتها العميق من أن الهدف المتعلق بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦ قد لا يتحقق. وينبغي للدول أن تبذل جهودا متزايدة للتوصل إلى تعريف مقبول للجميع لعمل الأطفال، ويجب منع العمل الشاق. وكطرف في بروتوكول باليرمو، تعطي حكومتها أولوية لحماية حقوق المرأة والطفل. ويجب بذل الكثير لتحسين الإشراف اللاحق للتبني في حالات التبني بين البلدان، وتقديم رعاية بديلة للأيتام والأطفال الذين هجرهم ذووهم، وتثقيف الفتيات بشأن الصحة الإنجابية، ووضع حد للعنف الأسري. وتؤدي وسائط الإعلام والمجتمع المدني دورا في تعزيز حقوق الطفل؛ وينبغي تشجيع مشاركة الأطفال بشكل فعال في القرارات التي تؤثر عليهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٥.